

المحاضرة السادسة المستوى: السنة أولى ماستر تنظيم و عمل

العنوان: التحليل الكمي و التحليل الكيفي . إعداد الاستاذ: العقبي الازهر .

بعد تصنيف البيانات (وضع الانواع المتشابهة من المعلومات مع بعضها البعض , حال محور البيانات الشخصية مثلا) و تفرغها من الاستمارات ثم تبويبها (أي تفرغ البيانات الاولية المتاحة في جداول إحصائية , بسيطة مزدوجة ومركبة) و كذا في رسومات بيانية , دوائر نسبية و أعمدة بيانية و غيرها ...

بعدها تأتي مرحلة تحليل هذه البيانات (الكمية و الكيفية) , وهي مرحلة جديدة تعنى بإستخراج النسب المئوية , المتوسطات معامل الارتباط , درجات التشتت...إلخ , و هي أساليب إحصائية تعتمد في التعليق على النتائج و مناقشتها و نقدها و مقارنتها و تفسيرها ...

خلاصة القول , فإن بعد عملية تفرغ البيانات , تأتي مرحلة تحليل هذه الاخيرة و تفسيرها , ولكن قبل البدء في هذه الخطوة , ينبغي الانتباه أن يكون أساس هذا العرض و هذا التحليل و التفسير هو التالي :

1- أن هذه البيانات تساهم في وصف تشخيصي للظاهرة موضوع الدراسة .

2- أنها تهدف إلى الاجابة على الاسئلة التي أثارها مشكلة البحث .

3- أنها تهدف إلى تحقيق الاهداف المرجوة من إجراء هذه الدراسة .

4- أنها تهدف إلى إختبار الفروض التي صممت الدراسة من أجل إختبارها .

و حتى يتحقق ذلك , يجب مراعاة التالي :

أولاً : لتحقيق هذه الاهداف , تعرض البيانات الخاصة بأفراد العينة بحيث تشكل وحدة متكاملة تسمح بتحديد خصائص هذه العينة مع التركيز على بعض المتغيرات التي يمكن بحث تأثيرها على الاجابات الاخرى و ذلك من خلال عقد

بعض المقارنات بين هذه المتغيرات و إستجابات أفراد العينة .

ثانياً : عرض البيانات الخاصة بالفرضية الاولى بحيث تشكل وحدة متكاملة تسمح بإختبار هذه الفرضية .

لذا ينبغي أن يكون التحليل و التفسير في ضوء محاور و مؤشرات هذه الفرضية , و هكذا مع الفرضية الثانية , وهنا تؤكد على الصلة الوثيقة بين فروض البحث و الاستمارة .

ثالثاً : عرض البيانات الخاصة بكل فرضية على حدى مع التعليل , فلا يكفي القول أن الفرضية التي مؤداها مثلا ,

" كلما زادت مدة التدريب , زاد إتقان العامل لعمله " أنها فرضية صحيحة أو خاطئة , بل يجب التعليل و تقديم

الشواهد الميدانية (نسب إحصائية , بيانات) التي تؤكد صحة أو خطأ هذه الفرضية , مثلما سنوضح ذلك لاحقا .

رابعاً : عرض النتائج العامة للبحث في ضوء النتائج الخاصة بكل فرضية و في ضوء التحليل الكلي للبيانات التي تم

الحصول عليها .

شروط التحليل و التفسير :

يبدأ التحليل عادة بعملية الوصف , لانه من المنطقي ألا نفسر الظاهرة إلا بعد وصفها .

فالبحت العلمي يجب أن لا يقف عند حد الوصف , بل يجب أن يكون الوصف تمهيدا لعملية التفسير . كما يجب أن يتسم البحث بالعمق لا بالسطحية (فكثيرا من البحوث تكون شاملة لكل شيء و لكنها عامة و غير عميقة) .

التحليل الكمي :

بغرض توصيف البيانات و تحليلها و إعداد التقارير و التنبؤات المستقبلية

يعتمد الباحث على أساليب كمية تساعده في حصر متغيرات بحثه و تحليلها و تفسير الروابط و العلاقات التي بينها , فإستخدام الاساليب الاحصائية يسهم في شرح شكل العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية , أو محاولة فهم الفروق و الاختلافات في الاتجاهات و المواقف , و إستبعاد الاعتبارات الشخصية و الذاتية و إستحضار الموضوعية من أجل معالجة المشكلات و القضايا قيد الدراسة بناء على تلك النزعة .

و من بين الاساليب الاحصائية المستخدمة هناك : المتوسط الحسابي , الوسيط , المنوال , معامل الارتباط إلخ .

التحليل الكيفي :

أما التحليل الكيفي فيستهدف إبراز و إستعراض البيانات المتعلقة بالمواقف و الصور الدلالية و الشخصية للفاعلين الاجتماعيين (إبراز مواقف و تصورات الفاعل الاجتماعي و ملاحظة سلوكه) و ذلك من خلال عديد الادوات البحثية كالملاحظة , المقابلة , منهج التحليل الفيبري أو منهج تحليل المضمون إلخ .

وحول التحليل الكمي و الكيفي نورد المثال التالي الذي يتمحور حول موضوع يتناول :

" وظائف الاسرة الجزائرية المعاصرة . "

و في هذا الاطار تم جمع البيانات حول الموضوع بواسطة تقنية " الاستمارة " من عينة حجمها 315 أسرة , موزعة بين الريف و المدينة .

وحول الموضوع طرح السؤال التالي للمبحوث : " كيف تقرر الامور الاساسية المتعلقة بشؤون أسرته؟ "

- بشكل شخصي () .

- بإستشارة الاهل () .

الجدول رقم () يوضح الكيفية التي يتبعها المبحوث في تقرير الامور الاساسية المتعلقة بشؤون أسرته .

| النسب المئوية | التكرارات | الكيفية |
|---------------|-----------|-----------------|
| 43,80 | 138 | بشكل شخصي |
| 56,19 | 177 | إستشارة الاقارب |
| 100 | 315 | المجموع |

يبين لنا هذا الجدول بأن أغلب المبحوثين يرجعون عند إتخاذهم لأي قرار مهم يخص شؤون أسرهم إلى العائلة الكبيرة

و عددهم 177 مبحوث أي بنسبة تقدر ب 56,19% , في حين نجد أن 138 مبحوث و بنسبة 43,80% قد صرحوا

بأنهم لا يعودون إلى العائلة عند إتخاذهم لقراراتهم الخاصة , الاساسية التي تخص أسرهم .

مما سبق يظهر لنا هذا الجدول وجود و بقاء الروابط و الاتصالات بين الاسر و العائلة المرجعية لها , وهو ما يوحي بكون الاسرة الجزائرية المعاصرة تتصف بثنائية المرجعية الاجتماعية , فمن جهة تشبه الاسرة النوواة من حيث الاستقلال

في السكن و الاستقلال الاقتصادي و التقلص النسبي في حجمها , ومن جهة أخرى نجدها تعرف إستمرارية الروابط الاسرية التقليدية و في إحكام هذه الاخيرة لسيطرتها و تنظيمها للعلاقات بين الاسرة الجديدة و الاسرة المرجعية أي العائلة .

ويمكن قول الشيء نفسه على مواضيع عديدة مشابهة مثل : إختيارات الزواج , المفاضلة بين الذكور و الاناث لدى الوالدين وغير ذلك من المواضيع .